مقال تحليلي

الانتخابات البريطانية
النتائج والتداعيات

حقق حزب العمال فوزًا ساحقًا في الانتخابات العامة في المملكة المتحدة، بعدما حصل على 412 مقعدًا من أصل 650 مقعدًا في جميع أنحاء البلاد، وأنهى 14 عامًا من سيطرة المحافظين على السلطة. وتم تعيين "كير ستارمر" رئيسًا للوزراء الجمعة 5 يوليو الجاري، منهيًا حقبة شهدت إدارة خمسة قادة مختلفين من المحافظين للبلاد.

تلك النتائج التي أتت بعد الانتخابات السابقة عام 2019، والتي تعرّض فيها حزب العمال لأسوأ هزيمة منذ عام 1983. مما أدى لإزاحة رئيس الحزب السابق "جيرمي كوربين" عن منصبه وتولي "كير ستارمر" في 2020 رئاسة الحزب. وهو ما دفع لطرح عدد من التساؤلات حول نتائج تلك الانتخابات، وما الذي ساعد حزب العمال في تحقيق تلك النتائج، وكذلك مَن الرجل الذي يعتبر وجهًا لهذا الفوز، وهو رئيس حزب العمال ورئيس الوزراء البريطاني "كير ستارمر"، وأبرز القضايا التي تسيطر على الشارع البريطاني، وتوجهات الحزب في ضوئها.

الشيماء عرفات
باحثة ببرنامج العلاقات الدولية
بالمركز المصري للفكر و الدراسات الستراتيجية

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

ecss.com.eg
/ecsstudies

قراءة المشهد الانتخابي

توجه الناخبون البريطانيون للتصويت في العملية الانتخابية التي جرت في الرابع من يوليو ٢٠٢٤، ويحق بها لنحو 46 مليون ناخب التصويت. وقد وصلت نسبة التصويت لنحو 60% ممن يحق لهم التصويت، بانخفاض يقارب 13% عن انتخابات 2019.

نسب المشاركة في الانتخابات البريطانية

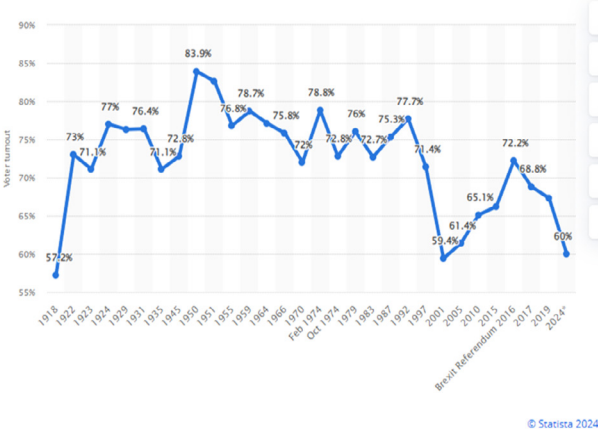

المصدر: Statista

بالرغم من سيطرة حزب العمال على أغلبية مقاعد البرلمان فقد استحوذ على 412 مقعدًا، بعد أن حصل سابقًا في 2019 على 203 مقاعد، إلا أن نسبة التصويت له تكاد تكون متقاربة. ففي الانتخابات الحالية حصل على نسبة 33.7% من الأصوات بينما في 2019 حصل على 32% من الأصوات. وهو ما يرجع تفسيره لطبيعة النظام الانتخابي الذي يحصل فيه أعلى مرشح في دائرة ما على المقعد الخاص بالدائرة حتى لو كان فارق التصويت بينه وبين من يليه 1% فقط.

في المقابل، خسر حزب المحافظين في الدورة الحالية للانتخابات 244 مقعدًا، باستحواذه على 121 مقعدًا في الانتخابات الحالية، متراجعًا من نسبة تزيد عن 56% للمقاعد في 2019 إلى ما يقرب من 19% من المقاعد في الدورة حاليًا وهو ما يُعد تراجعًا مزلزلًا. هذا التراجع الذي انعكس كذلك في انخفاض نسبة التصويت له من 43.6% في 2019 إلى 23.7% في الانتخابات الحالية.

نتائج انتخابات 2024

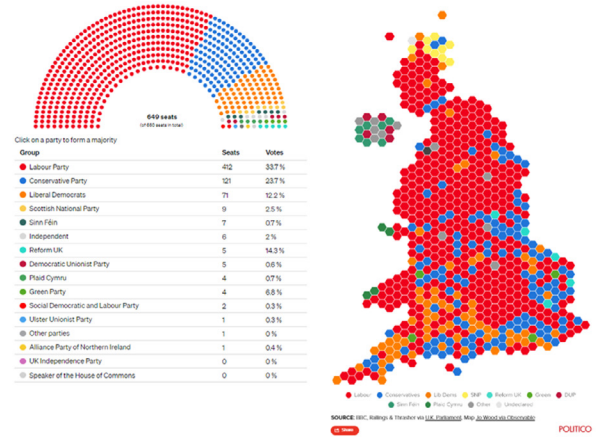

نتائج انتخابات 2019

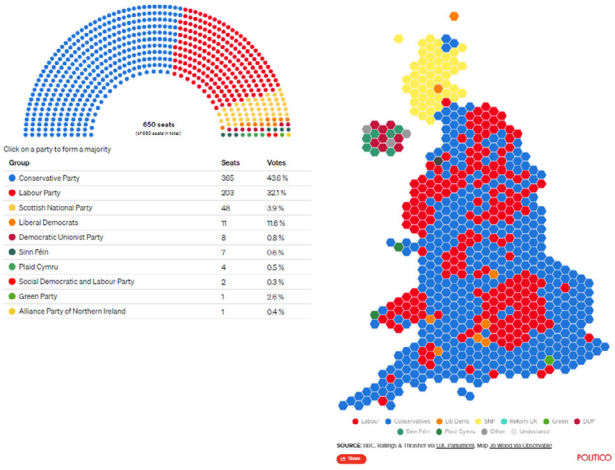

المصدر: POLITICO

وقد برز عدد من النتائج الفرعية في تلك النتائج إلا أنها ستكون ذات تأثير على المزاج السياسي في الفترة القادمة، والتي تعد انعكاسًا لطبيعة التصويت العقابي، الذي يرفض المحافظين أكثر من ثقته بحزب العمال، وهو ما انعكس على أبرز تلك النتائج:

- حصول رئيس حزب "Reform UK" نايجل فاراج لأمرة مرة على مقعد في المجلس الحالي، وحصول حزبه على 5 مقاعد. إلا أن الملاحظة الأهم ليست حصوله على المقاعد، بل نسبة التصويت لحزبه والتي وصلت لما يزيد على 14% من إجمالي عدد المصوتين في المملكة، بما يؤكد على وجود تيار يميني متطرف في المملكة المتحدة، وإن لم يبرز تأثيره بقوة على غرار التيارات اليمينة البارزة في أوروبا، وهو ما يرجع للطبيعة التحفظية في التعبير عما يعتبره الشعب البريطاني عنصرية تجاه القوميات المختلفة.

- الانخفاض المدوي لعدد المقاعد الخاص بالحزب الأسكتلندي القومي من 48 مقعدًا إلى 9 مقاعد في الدورة الحالية، بما يعكس انخفاض جاذبية الدعوة لاستقلال أسكتلندا في الفترة القادمة. وانخفض كذلك عدد مقاعد الحزب الديمقراطي الوحدوي في أيرلندا الشمالية من 8 مقاعد إلى 5 مقاعد، بينما حافظ حزب شين فين الذي يؤيد استقلال أيرلندا الشمالية على عدد مقاعده والتي وصلت إلى 7 مقاعد، وتوزعت باقي المقاعد الـ 6 الخاصة بأيرلندا على أحزاب صغيرة أخرى وعدد من المرشحين المستقلين، بما يمكن تفسيره بزيادة الاستقطاب وانخفاض جاذبية الترتيبات الخاصة بأيرلندا الشمالية المترتبة على البريكست، بما سيمهد لاستقطابات أخرى في أيرلندا الشمالية ما لم يسع حزب العمال لترتيبات أكثر تساهلًا مع الاتحاد الأوروبي في أيرلندا الشمالية.

- ارتفع بشكل قوي وملحوظ عدد المقاعد الخاص بحزب الليبراليين الديمقراطيين من 11 مقعدًا في 2019، إلى 71 مقعدًا في الانتخابات الحالية، بنسبة تصويت تصل إلى 12.2% أي أقل من نسب التصويت للحزب اليميني "REFORM UK". وأتت أغلب تلك المقاعد في المناطق الجنوبية الغربية وتمتد شرقًا إلى أوكسفوردشاير، وهي عبارة عن مزيج من المناطق التي كان لحزب المحافظين فيها نقاط قوة سابقة في عامي 2005 و2010 والمناطق التي توجد بها نسب عالية نسبيًا من الناخبين الأثرياء الذين صوتوا في عام 2016. ويمكن تفسير تلك النتيجة بالرغم من انخفاض التصويت للحزب بسبب قرب أجندة الحزب للوسط عن حزب العمال الذي يقترب لليسار، وكذلك لقيام الحزب بحملة مستهدفة للغاية. فلقد ركزوا على تلك المقاعد نظرًا لأنها التي احتلوا فيها المركز الثاني بعد المحافظين في انتخابات عام 2019، مستغلين بذلك طبيعة النظام الانتخابي الذي سبق توضيحه.

- وكان للمستقلين حضور كذلك لم يكن في الانتخابات السابقة بحصولهم على 6 مقاعد، وارتفعت مقاعد الخضر كذلك من مقعد واحد في 2019 إلى 4 مقاعد في البرلمان الحالي.

تداعيات فوز حزب العمال على السياسة البريطانية

للوقوف على الجوانب المختلفة لتلك التداعيات، سيتم في البداية رسم مشهد الوضع الحالي باعتباره الدافع الأكبر للنتائج التي حققها حزب العمال، وهي المحرك لتعهداته وسياساته المستقبلية، ثم التعريف برئيس حزب العمال باعتباره من سيكون قائمًا على تنفيذ تعهدات حزبه لحل هذا الوضع، وأخيرًا أبرز السياسات المتوقعة للحزب في ضوء الوضع الحالي.

أولًا- المشهد البريطاني الحالي:

وفق تقرير نشرته مجلة "فورين أفيرز" في 5 يوليو الجاري، فان الوضع الاقتصادي البريطاني والذي انعكس على أغلب البريطانيين سلبًا كئيب للغاية. فنمو الأجور بين عامي 2010 و2020 كان هو الأدنى كعقد خلال في وقت السلم منذ الحروب النابليونية. وقد نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.3 في المائة فقط على مدى السنوات الـ 16 الماضية، مقارنة بنسبة 46 في المائة في السنوات الـ 16 السابقة. ولقد انخفض متوسط الأجر الحقيقي السنوي بنحو 14 ألف دولار

عـن مسـتواه قبـل الأزمـة الماليـة في عـام 2008. وكذلـك كان معـدل النمـو السـنوي في الإنتاجيـة في البـلاد منذ عـام 2007 ضئيلًا بنسـبة تصـل 0.4% سـنويًا، وهـو أدنى مسـتوى له خلال فتـرة مماثلة منذ عـام 1826.

وقد انعكس هذا التراجع المستمر في النمو على تدابير الرفاه الاجتمـاعي. فالخدمـة الصحيـة الوطنيـة، وهي مصـدر فخـر بريطاني مبرر منذ إنشـائها في عـام 1948، تمر بأزمة وجودية. ففي يونيـو المـاضي، وصـف المعهـد الحكومـي غيـر الحـزبي "أداء المستشـفيات هـو الأسـوأ في تاريـخ الخدمـة الصحيـة الوطنيـة". وكذلـك فقـد أدى انخفاض النمـو، واسـتمرار تدابير التقشـف مـن قبل حـزب المحافظين لانخفاض جـودة الحياة لعـدد كبير من الطبقـات الأكثر فقـرًا. فهناك ثلاثة أرباع مليون طفـل بريطـاني يعيشـون في فقـر أكثر ممـا كانـوا عليـه عندما وصـل المحافظـون إلى السـلطة في عام 2010.

وقـد أفلسـت العديـد مـن الـوكالات المحليـة، ممـا أدى إلى تخفيضات كبيرة في الخدمات الأساسـية مثـل جمع النفايات والرعايـة الاجتماعيـة والمكتبـات. وفي عـام 2022، وجـدت لجنة مسـتقبل المملكة المتحدة، وهي هيئة مسـتقلة يرأسها رئيـس الـوزراء العمـالي السـابق جـوردون بـراون، أنـه بنـاءً على مقيـاس بسـيط لنصيـب الفـرد مـن الناتـج المـحلي الإجمـالي، فإن "نصف السـكان البريطانيين" (أكثر من 30 مليون شـخص) "يعيشـون في مناطـق ليسـت أكثر ثـراءً مـن الأجزاء الأكثـر فقرًا في ألمانيـا الشـرقية السـابقة، وأفقـر مـن أجـزاء مـن وسـط وشـرق أوروبـا، وأفقـر مـن ولايتي ميسيسـيبي ووسـت فرجينيـا في الولايـات المتحـدة".

وعـزز خـروج المملكـة المتحـدة مـن الاتحـاد الأوروبي هـذا التراجـع. ففي مارس المـاضي، وجد مكتب مسـئولية الميزانية أن توقعاتـه بأن خـروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سـيؤدي إلى انخفاض طويل الأمد في الإنتاجية بنسبة 4% قد تحققت، وهـو أحد العوامل العديدة التي سـاهمت في أسـوأ انخفاض شـهدته البلاد في معايير مستوى المعيشة منذ الخمسينيات. ووجد المكتب أنه لو حافظت المملكة المتحدة على حصتها في السوق الأوروبية قبل خروجها من الاتحاد الأوروبي، لكانت صادراتها قـد نمت بمقـدار 64 مليـار دولار بدلًا مـن الانكماش بمقـدار 4 مليارات دولار بين عامي 2019 و2022.

ولا يقـف الأمر على تراجع مسـتوى الرفاه الاجتماعي للشـعب البريطـاني، بـل الأسـوأ هـو التفـاوت في هـذا التراجـع مـا بيـن المركـز في لنـدن والأقاليـم المكونـة للمملكة المتحـدة. فوفقًا للخبيـر الاقتصادي فيليب ماكان، فإن المملكة المتحدة "يكاد يكـون مـن المؤكـد أنهـا الدولـة الكبيـرة ذات الدخـل المرتفـع الأكثـر تفاوتًـا بين الأقاليـم في العالـم" ووجد بأنه قد اتسـعت هذه الفجوات في العقود الأخيرة. ففي عام 2019، بلغ نصيب الفـرد من الناتـج المحلي الإجمالي في لنـدن 73 ألف دولار، أي أعلى بنسـبة 90% تقريبًـا مـن أسـكتلندا وشـرق إنجلترا، حيـث كان 38 ألـف دولار فقط. ولم يـؤدِ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي أدى إلى انخفاض صادرات الصناعات التحويلية في حيـن سـمح لاقتصـاد الخدمـات بمواصلة الازدهـار، إلا إلى تفاقم هذه التفاوتات الإقليمية؛ وداخل إنجلترا نفسـها، حيث إنـه مـن المتوقـع أن تصـل فجـوة الثروة بيـن الجنوب الشـرقي والشـمال الضعيـف إلى 290 ألـف دولار للشـخص الواحـد بحلـول عـام 2030، وهو ما يفسـر جانبًا كبيرًا من نمـو التيارات الانفصاليـة في تلك الأقاليم بأسـكتلندا وأيرلندا الشـمالية.

ثانيًا- التعريف بـ"كير ستارمر":

يُعد كير ستارمر الوجه الأهم لتلك الانتخابات، فهو رئيس حزب العمـال منذ إبريل 2020، ووصل لرئاسـة الحزب بعـد انتخابات مـع الرئيس السـابق جيرمي كوربين التي أدى توجهه الشـعبوي اليساري للخسارة الفادحة التي مني بها الحزب في انتخابات 2019.

وولـد سـتارمر عـام 1962 في لنـدن لأب يعمل صانـع أدوات وأم تعمل ممرضة، وأتى من خلفية أسرية لعائلة من الطبقة العمالية، وقـد كانت والدته جوزفين ممرضة في هيئة الخدمات الصحية الوطنية في بريطانيا. وكانت أيضًا تعاني من مرض مزمن. وتعد صراعاتها الصحية شيء يذكره سـتارمر كثيرًا في خطاباته، حيث غـرس فيـه أهمية هيئـة الخدمـات الصحيـة الوطنيـة، التي توفر رعاية صحية مجانية ممولة من دافعي الضرائب للجميع.

وقد كان ستارمر أول فرد في عائلته يذهب إلى الجامعة، حيث درس القانون في جامعة ليدز، ثم أكمل دراسته العليا في القانون بجامعة أكسفورد، وقد تخصص في القوانين الخاصة بحقوق الأنسان. ونشط لعدة سنوات في الدفاع عن النقابات ومكافحة عقوبة الإعدام. ومن ثم دافع عن المحكوم عليهم بالإعدام في جزر الكاريبي، وكذا المعركة ضد ماكدونالدز في قضية وضعت عملاق الوجبات السريعة الأمريكي بمواجهة المدافعين عن البيئة. كما عمل على اتخاذ إجراءات قانونية ضد انتهاكات حقوق الإنسان خلال الصراع في أيرلندا الشمالية (1998-1968). وساهم مطلع 2000 في إنشاء قوة شرطة جديدة لحفظ السلام.

وتدرج في المناصب حتى أصبح في عام 2008، مديرًا للنيابة العامة، وهو أعلى مدعٍ عام جنائي في إنجلترا وويلز، وأشرف من خلال هذا المنصب على ملاحقات قضائية طالت نوابا متهمين بالاختلاس وحتى صحافيين متهمين بالتنصت على الهواتف. وبدأ الانخراط في الحياة السياسية عندما أصبح في عام 2015، نائبًا في البرلمان عن هولبورن وسانت بانكراس في شمال لندن. وحاز على وسام "الفارس" في 2014 من الملكة إليزابيث الثانية تكريمًا لمسيرته القانونية الطويلة.

يوصف ستارمر بأنه شخص براجماتي مستعد لفعل ما يلزم ليتم انتخابه على المستوى الوطني. ولهذا عمل بقوة لنقل الحزب نحو الوسط، بعد القيادة اليسارية لجيريمي كوربين، بالرغم من أنه قد كان أحد مستشاري كوربين. ونظرًا لطبيعة ستارمر المتحفظة والهادئة والتي ترجع لطبيعة دراسته وعمله وقصر عمره السياسي، انعكس ذلك على توصيفه من قبل جانب كبير من الراي العام كشخص ممل ولا يمتلك كاريزما قيادية، وهو ما برز في نتائج لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة "يوجوف" في وقت سابق من هذا العام، ووجدت أنه أتى خلف زعيم حزب الإصلاح نايجل فاراج من حيث الشعبية العامة، وانخفض تصنيفه بشكل أكبر بين الناخبين الأصغر سنًا.

وقد حدد ستارمر عددًا من التعهدات السياسية التي قدمها حزبه في بيانه الانتخابي قبل الانتخابات بأسابيع. وتتناول تلك التعهدات أبرز القضايا التي تشغل الرأي العام البريطاني. فوفقًا لاستطلاع أجرته شركة يوجوف لاستطلاعات الرأي، حتى 24 يونيو، عن أبرز القضايا المحورية للناخب البريطاني، أتت النتائج على النحو التالي: الاقتصاد: 52%، الصحة: 50%، الهجرة واللجوء: 40%، السكن: 24%.

وفي ضوء هذا تعهد فيما يخص الرعاية الصحية بخفض قوائم انتظار هيئة الخدمات الصحية الوطنية من خلال توفير 40 ألف موعد إضافي كل أسبوع، بتمويل من معالجة التهرب الضريبي وإغلاق "الثغرات" الضريبية. وفيما يتصل بتنظيم الهجرة، فقد أعلن عن الاتجاه نحو إطلاق "قيادة لأمن الحدود" لمنع عصابات تهريب البشر من ترتيب عبور القوارب الصغيرة، بالوقت ذاته إلغاء اتفاق رواندا لنقل المهاجرين. أما فيما يتعلق بقضايا الإسكان، فقد تعهد ببناء 1.5 مليون منزل جديد من خلال إصلاح قوانين التخطيط وإدخال مخطط لمنح المشترين لأول مرة "أول دفعة" في مشاريع الإسكان الجديدة.

ومن غير المتوقع أن يسعى ستارمر لتغيير اتجاهات البلاد فيما يخص السياسات الخارجية والدفاعية بشكل كبير فيما عدا السعي لإصلاح العلاقات وتحسين الروابط الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، نظرًا لوطأة التحديات الداخلية من جهة، ورسوخ توجهات السياسة الخارجية البريطانية المدفوعة برؤى ومصالح محددة متراكمة منذ عقود، تجعل توجهاتها غير متذبذبة لحد كبير، وهو ما انعكس في تصريحات سابقة لكير ستارمر زعيم حزب العمال البريطاني، الذي قال إن الحزب سيهدف إلى زيادة الإنفاق الدفاعي إلى 2.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي "بمجرد أن تسمح الموارد بذلك"، كما التزم أيضًا بالحفاظ على الردع النووي البريطاني، وهو نظام الصواريخ ترايدنت القائم على الغواصات. كما تعهد ستارمر، الذي سبق وأن صوت لصالح حملة البقاء في الاتحاد الأوروبي لعدم مغادرة الاتحاد الأوروبي في استفتاء الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة عام 2016، بتحسين الاتفاق الذي وصفه بأنه "الفاشل" بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك في مجالات مثل التجارة والبحث والأمن. ومع ذلك فقد أصر على أنه لا يوجد سبب لعودة بريطانيا إلى الكتلة.

ثالثًا- السياسات المتوقعة للحزب وتحدياتها:

كان أحد العوامل التي أدت إلى هزيمة حزب المحافظين بقوة ووصول رئيس الوزراء العمال الأسبق توني بلير عام 1997 بفوز أكبر من الفوز الحالي، هو الأزمة الاقتصادية التي اندلعت في سبتمبر 1992، عندما تم إخراج الجنيه البريطاني من نظام سعر الصرف الأوروبي. وكان من الصعب تبديد الشكوك المنتشرة على نطاق واسع بشأن فقدان الحكومة السيطرة على الاقتصاد. وكان الاقتصاد مرة أخرى هو السبب في عودة العمال وإنهائهم لحكم المحافظين الذي استمر 14 عامًا. إلا أنه وكما سبق التوضيح فإن عودة الحزب هذه المرة ليست بنفس قوة عودته وقت توني بلير، بما يجعل الحزب والحكومة في وضع أصعب، في ظل ظروف اقتصادية أكثر تعقيدًا.

وفق مانفسيتو الحزب فلقد تعهد بعدد من السياسات لحل تلك الأزمات، وإن اتسمت تعهداته بالطابع المتحفظ والإجرائي أكثر من تقديم سياسات ورؤى جذرية لعمق الوضع الحالي في بريطانيا، وكانت أبرز تلك التعهدات هي:

- فيما يخص التعليم، فقد أعلن الحزب في بيانه التوجه لإضافة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 20% إلى رسوم المدارس الخاصة، لدفع تكاليف 6500 معلم إضافي في المدارس الحكومية في إنجلترا. ووجد معهد الدراسات المالية أن الضريبة ستجمع ما يصل إلى 1.6 مليار جنيه إسترليني سنويًا فقط، نظرًا إلى أن نحو 7% من الأطفال فقط ملتحقون بمدارس خاصة مدفوعة الرسوم في المملكة المتحدة، وهي ضريبة لا تناظر أجور تعيين هذا العدد من المعلمين والحفاظ عليه وتدريبه، وتعويضه عن عبء العمل. في ظل انخفاض أجور المعلمين ذوي الخبرة بنسبة 12% بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010.

- أما لحل أزمة الإسكان، فقد وعد حزب العمال ببناء 1.5 مليون منزل جديد في إنجلترا خلال السنوات الخمس المقبلة وهو ما سيتطلب مستوى من بناء المنازل لم يسبق له مثيل منذ الستينيات. وهو ما يرجع للتراجع عن الالتزام بتعهدات البناء، فعلى مدى العقد الماضي، تم الانتهاء من بناء 152 ألف منزل في المتوسط كل عام، أي ما يقرب نصف ما يتعهد به الحزب.

- أما فيما يخص ملف الهجرة واللجوء، فقد أعلن حزب العمال أنه سيلغي على الفور مخطط رواندا، الذي يهدف إلى ردع الأشخاص الذين يصلون عبر القناة على متن قوارب صغيرة، وهو ما قام به رئيس الوزراء بمجرد تولي منصبه بالفعل. والقيام بتحويل 75 مليون جنيه إسترليني منه إلى قيادة جديدة للحدود والأمن. ويبدو أن هذا الأمر قابل للتحقيق لأن هناك بالفعل أموالًا مخصصة لرواندا (ما لا يقل عن 541 مليون جنيه إسترليني على مدى خمس سنوات)، إلا أن المشكلة ستكمن في التنسيق مع بروكسل وباريس لضمان التعاون في مراقبة الحدود.

- وفيما يتصل بقضايا التغير المناخي والبيئة، هنا تكمن التعهدات الأكثر تكلفة للحزب. فبالإضافة إلى ميزانيات الإدارات الحالية للتحول المناخي، فقد تعهد الحزب بإنفاق 23.7 مليار جنيه إسترليني للإجراءات الخضراء خلال البرلمان المقبل، وهذا أكثر من الإنفاق الإضافي على الصحة أو التعليم. وذلك لأن السياسات الخضراء تقع في قلب خطط الحزب لتحقيق النمو والازدهار، لكن الأمر لن يكون سهلًا. فلقد كافحت الحكومات منذ فترة طويلة لإقناع الناس بترقية منازلهم، حتى مع العروض النقدية السخية. ومن المحتمل أن تكون هناك أيضًا مقاومة محلية لمزارع الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح البرية الجديدة، وكلاهما جزء أساسي من استراتيجية الطاقة الخضراء.

وفى السياق ذاته، فقد أعلن الحزب أنه سيعيد خطط حظر بيع السيارات الجديدة التي تعمل بالبنزين والديزل اعتبارًا من عام 2030، قائلا إنها ستعطي اليقين للمصنعين. وهو يلغي قرارًا اتخذته الحكومة في سبتمبر الماضي بتمديد الموعد النهائي حتى عام 2035. ويكمن

التحدي فيما إذا كان سيتم إقناع عدد كافٍ من السائقين بالتحول إلى السيارات الكهربائية لجعل الخطة واقعية. حيث إن هناك المزيد من نماذج السيارات الكهربائية تصل إلى السوق، ولكن الطلب عليها كان ثابتًا في العام الماضي.

- أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية. فقد وعد حزب العمال بإجراء 40 ألف عملية وفحص ومواعيد إضافية أسبوعيًا في إنجلترا - مليونين سنويًا - من خلال تقديم المزيد من الخدمات في عطلة نهاية الأسبوع، وتمثل الخطة زيادة بنسبة أقل من 2%، لكن الخبراء يعتقدون أنها قد تكون كافية لإعادة أوقات الانتظار إلى مسارها الصحيح. واقترح الحزب زيادة تمويل الميزانية الخاصة الخدمات الصحية، بما قد يزيد الضغط على الميزانية الحكومية.

كل تلك التعهدات وغيرها الكثير، تتطلب الكثير من الانفاق الحكومي، في نمو منخفض من الأساس. وتعتمد خطط الحزب لتمويل تلك التعهدات على توفير 8 مليارات جنيه إسترليني من إجراءات زيادة الإيرادات، عن طريق تغيير الوضع الضريبي غير المقيم للأثرياء بشكل كبير، وتضييق الخناق على التهرب الضريبي، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على المدارس الخاصة، وفرض ضريبة غير متوقعة على شركات الطاقة الكبيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض عدم اليقين بشأن كيفية استجابة الآباء أو شركات الطاقة لتلك الضرائب المتوقعة. وفي ظل استبعاد حزب العمال زيادة كل الضرائب الرئيسية - كضريبة الدخل، ومساهمات التأمين الوطني. وضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات (التي تجمع معًا ثلاثة أرباع إجمالي الإيرادات الضريبية)، سيكون من الصعب التأكد من تحقيق أهدافهم الخاصة بجمع هذا المبلغ بدقة.

ختامًا

إن نسب التصويت التي حصل عليها حزب العمال، تجعله بالرغم من حصوله على أغلب المقاعد، في وضع غير مواتٍ على مستوى التصويت الشعبي، بما يجعله تحت متابعة أدق من قبل الشعب. وهو ما يُعد مفهومًا في ظل أن أغلب الأصوات أتت للحزب اعتراضًا على سياسات حزب المحافظين وسلوكياته، أكثر من الإيمان بسياسات حزب العمال. بالإضافة إلى أن طبيعة رئيس الوزراء الحالي عززت هذا.

أما فيما يخص التزام الحزب بتعهداته السياسية، فمن الصعب توقع أن يتم تنفيذ تلك التعهدات في ظل السبل المقترحة لجمع الإيرادات، بما قد ينذر بأن يتجه الحزب لرفع معدلات الضرائب، أو عدم التزامه الكامل بتعهداته، والتي لا يُعد أغلبها طموحًا بالأساس بالنظر لحجم التراجع الاقتصادي الذي تواجه البلاد، إلا فيما يتعلق بالمبادرات الخضراء. وهو ما قد يدفع الحزب للعمل بشكل أكبر على تلك السياسات، أو سيضع نفسه في وضع غير مواتٍ بالانتخابات القادمة.

أما فيما يخص السياسات الخارجية، فليس من المتوقع زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل كبير عن الوضع الحالي. وفيما يخص العلاقات عبر الأطلسي فإنها ستكون أحسن في ظل إدارة ديمقراطية عن وصول إدارة جمهورية، ولكن عمق علاقات البلدين لن يتأثر في كل الأحوال. وفيما يخص المنطقة، فمن المتوقع أن تستحوذ على جانب أكبر من الاهتمام بعد العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي من المتوقع إن تكون أقل صدامية عن السابق. ولكن هذا الاهتمام لا يعني الانقلاب على السياسات الحالية، فمن المتوقع أن تظل على حالها لحد كبير، وبخاصة فيما يتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية، ولكن هذا لا يمنع أن ذلك سيجابه بتوترات داخل حزبه، بما سيجعل موقفه أقل حدة عن موقف حزب المحافظين.